

كفالة إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية كهدف للتنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، في إطار حقوق الإنسان من أجل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

بقلم: ماريان هاسليجرافي

مديرة الاخذ الطبي للكومولث (كومات)، دبييل، كنت، المملكة المتحدة. المراسلات: mh@commat.org

ترجمة: شهرت العالم

موجز المقال: منذ أن وضع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في القاهرة عام ١٩٩٤، الصحة والحقوق الإيجابية الإيجابية بقوة على الأجندة الدولية. أخذ المجتمع المدني وغيره من الأنصار في العمل بلا كلل لضمان استمرارها قضية محورية لتمكين النساء، مع اقتناص جميع الفرص لتوسيع نطاق الإطار ليشمل الصحة والحقوق الجنسية. وعندما تغيرت عملية التنمية مع إدخال الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، استُبعدت الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية. ولم يُضاف حصول الجميع على خدمات الصحة الإيجابية مرة أخرى إلا في عام ٢٠٠٧. وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، سيتقرر مستقبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ والأهداف الإنمائية للألفية وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في أعقاب المشاورات والاجتماعات عبر أنحاء العالم. تطرح هذه الورقة البحثية تقييماً للتأثيرات الرئيسية على الجهود الرامية إلى إنجاز أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع تلخيص الأحداث والتقارير والعمليات السابقة والراهنة والمخطط لها مستقبلاً بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٤، بما يقود إلى تحديد إطار التنمية بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. يخلص التقرير إلى أن الشيء الوحيد الذي لا يمكننا السماح به، هو ما حدث مع الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. علينا أن نترك الغرفة دون نتائج، بل علينا بالأحرى ضمان إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية كأولوية بوصفها هدف جديد في مجال الصحة. © مجلة قضايا الصحة الإيجابية ٢٠١٣

Ensuring the inclusion of sexual and reproductive health and rights under a sustainable development goal on health in the post-2015 human rights framework for development

Marianne Haslegrave, Reproductive Health Matters 2013;21(42):61-73

الكلمات الدالة: الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية. إطار التنمية بعد عام ٢٠١٥. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤. أهداف التنمية المستدامة. صندوق الأمم المتحدة للسكان. الفريق رفيع المستوى التابع لأمين عام الأمم المتحدة. فريق عمل مفتوح العضوية. ريو+٢٠. المجتمع المدني. المناصرة. العملية السياسية.

بالنسبة للمدافعين عن الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية. هو السؤال المتعلق بكيف نضمن إدراج تلك القضايا في هذا الإطار؟ منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤، تم الاعتراف بالصحة الجنسية والإيجابية والحقوق

كان الجمع العام للأمم المتحدة في نيويورك، يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣، بمثابة إعلان عن بداية المراحل النهائية للعملية التي قادت إلى أجندة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥ واعتماد أهداف التنمية المستدامة التي ستلي الأهداف الإنمائية للألفية. وما يتسم بأهمية كبيرة.

في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية. في الأجنحة الدولية.^١ علاوة على ذلك. دعا برنامج العمل إلى إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن احتياجات المراهقين والشباب. بيد أن توافق الآراء لم يكن ممكنًا بشأن إدراج الحقوق الجنسية. التي لا يوجد لها تعريف مشترك إلى يومنا هذا. وكانت تندرج (بشكل غير منطقي) في رعاية الصحة الإنجابية. كما تعذر اتفاق عدد كاف من الحكومات على الوصول الكامل إلى الإجهاض المأمون. ناهيك عن أن يكون استنادًا إلى حق المرأة في الاختيار. أثيرت خلافات أيضًا حول تيسير وصول المراهقين إلى تعليم ومعلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأمكن تسويتها باستخدام لغة سابقة من اتفاقية حقوق الطفل التي تعترف بأهمية توجيه الوالدين. وفي الوقت نفسه كتطور لقدرات المراهقين. وازداد التعريف تحديداً في ظل إعطاء الأولوية لرعاية الطفل حتى سن ١٨ سنة. في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد عام ١٩٩٥ في بيجين.^١ مع ذلك، أمكن وضع المعالم المهمة. لا سيما تعريفات الصحة والحقوق الإنجابية.^١

يُعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ٥٠ بمثابة أول استعراض للتقدم المُحرز خلال خمس سنوات في تنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد عام ١٩٩٩. ويمكن اعتباره «علامة مائية مرتفعة» في النهوض بأجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بقدر ما حققته الوثيقة الختامية. والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. من تقدم في بعض المناطق. وهو ما شمل تيسير الوصول إلى الإجهاض المأمون في حدود ما يسمح به القانون (صياغة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية). بما يضم تدريب مقدمي خدمات الرعاية الصحية لضمان أن يكون هذا

الإيجابية كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة الناجحة. فضلا عن كونها جزءًا من حقوق الإنسان الأساسية.^١ وقد حققت. عبر السنوات. مكاسب في تطوير هذه المفاهيم. وفي كثير من الأحيان على الرغم من معارضة شديدة من القوى المحافظة. سيجري الاحتفال بالذكرى العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. المعروفة أيضًا باسم «مؤتمر السكان والتنمية ما بعد ٢٠١٤». في دورة خاصة تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٤. قبل ١٢ شهرًا من اعتماد إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥. تطرح هذه الورقة البحثية تقييماً للتأثيرات الرئيسية على الجهود الرامية إلى إنجاز أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. مع تلخيص الأحداث والتقارير والعمليات السابقة والراهنة والمخطط لها مستقبلاً. بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٤. بما يقود إلى تحديد إطار التنمية بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. كما تتناول الوضع الراهن بالتحليل. وتنظر في نقاط الدخول الممكنة لإدراجها ضمن أهداف التنمية المستدامة.

الماضي

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية منذ عام ١٩٩٤

كانت أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واسعة جداً. حيث عبّرت عن تحول في النموذج بعيداً عن المنظور الديموجرافي الكلي الذي عزز نتائج المؤتمرات الدولية السابقة للسكان والتنمية في كل من بوخارست عام ١٩٧٤ ومدينة مكسيكو سيتي عام ١٩٨٤. فقد قدم برنامج العمل رؤية جديدة للعلاقة بين السكان والتنمية والرفاه. ووضع حقوق الإنسان في موقع المركز لهذه السياسات. وتناول طائفة شاملة من القضايا ذات الصلة. كما وُضعت بقوة الصحة والحقوق الإنجابية. بما

أكثر تحفظًا بشكل عام. ويجب. في الوقت الحاضر. أن يستعد مؤيدو أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للتصدي للمعارضة الموجهة ضد طائفة عريضة من قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية. بما في ذلك تيسير الحصول على وسائل منع الحمل الطارئة. والتعليم الجنسي الشامل. وبطبيعة الحال الإجهاض. لكن عليهم أيضًا التصدي لتحديات المعارضة على مزيد من القضايا الرئيسية مثل المساواة بين الجنسين وتيسير الوصول إلى الخدمات. من الناحية الإجرائية. مارس المعارضون ضغوطًا عبر تنظيم اجتماعات مع ممثلي الوفود الوطنية من البلدان التي تدعم وجهات نظرهم. وذلك قبل انعقاد دورات اللجان المعنية بالسكان والتنمية وبوضع النساء. بغية ترسيخ مواقفهم.

مع ذلك. اعتمدت اللجنة المعنية بالسكان والتنمية عددًا من القرارات التقدمية. مثال قرارها لعام ٢٠١٢ حول المراهقين والشباب. وعندما كانت المفاوضات تواجه طريقًا مسدودًا. كان إدخال النص المقترح من رئيس الجلسة هو أحيانًا ما يكسر الجمود. بيد أن رفض المعارضين لهذه النصوص تزايد على أساس أنها لم تخضع إلى «التفاوض» أو لا تستخدم «اللغة المتفق عليها». في حين واصل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في توفير أساس متين للمفاوضات. أدخلت أيضًا اللغة المتفق عليها في مندييات أخرى. لم يقتصر ذلك على لغة وثائق مثل منهاج عمل بيجين. وإنما شمل أيضًا. على سبيل المثال. قرارات مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد. كان وجود أفراد. مثل المقرر الخاص المعني بالحقوق في الصحة. مفيدًا بشكل خاص في إدخال اللغة التي يمكن اعتبارها مثيرة للجدل. ومع ذلك. يبدو في الوقت الحاضر أن ممارسة استخدام صيغة سابقة لتوافق الآراء

الإجهاض مأمونًا وميسورًا. بيد أن العديد من القضايا التي سُويت بحل توفيق في المؤتمر. كما ذكرنا أعلاه. لم تكن مفتوحة لمزيد من التنقيح. وقد أحبط ذلك أنصار الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية. الذين اعتبروا أن اللغة لا تزال بعيدة عن الرضا. على الرغم من أنهم ذهبوا إلى أن المؤتمر كان أفضل لغة متاحة في عام ١٩٩٤.

المضي قدمًا ومواجهة المعارضة المتزايدة

يمكن وصف التقدم المحقق بعد عام ١٩٩٩ بأنه «متقطع» في أحسن الأحوال. كانت لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية تنظر سنويًا. منذ عام ١٩٩٤. في الجوانب المختلفة بأجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولكن نظرًا لتطور الأولويات وتغيرها. زداد صعوبة إدخال اللغة التقدمية في القرارات المعتمدة. مثل تعزيز إمكانية الحصول على التعليم الجنسي الشامل. أو حقوق مجتمع المثليين والمثليات جنسيًا ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسيًا. ويرجع ذلك إلى تزايد قوة المعارضة وإحراجها.

حضرت المنظمات المناهضة للإجهاض مؤتمر القاهرة. وكان الكرسي البابوي يعمل مع البلدان التي أدخلت في نهاية المطاف تحفظات على برنامج العمل؛ وبخاصة النص المتعلق بالإجهاض. وتنظيم الخصوبة. والحقوق الإيجابية. هناك عبارة واحدة جرى التفاوض بشأنها مبكرًا وظلت تشكل حجرة عثرة للأُنصار وهي إدراج (في مقدمة المبادئ الواردة في الفصل الثاني من برنامج العمل) الاعتراف الصريح بسيادة كل بلد في القرارات المتعلقة بالتنفيذ. استهدفت على الدوام المنظمات المعارضة - عند انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية+٥. وبعده - دورات اللجنة المعنية بالسكان والتنمية. كما أصبحت الساحة السياسية

المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. في أكتوبر ٢٠١٣ بالمؤتمر السنوي للمنظمات الأوروبية غير الحكومية الأوروبية.^٧ وفي الوقت نفسه، لا يزال الكرسي البابوي يمارس قدرًا كبيرًا من النفوذ من خلال وضعه كمراقب. إن «مذكراتهم» اللطيفة (أو غيرها) إلى بعض الوفود يمكن أن تؤدي إلى كبح جماح إمكانيات إدراج لغة متقدمة. كما أن التحالفات غير المقدسة، التي تضم تشكيلة متنوعة من البلدان الأكثر محافظة، قد أسفرت عن طرق مسدودة. علاوة على ذلك، بطبيعة الحال، كان لنمو المعارضة شديدة المحافظة في الولايات المتحدة الأمريكية تأثير خارجي في فترات مختلفة خلال الـ ١٩ سنة الماضية.

دور المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية

قام المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، بدور أساس في تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية قبل انعقاد مؤتمر القاهرة. كان خالف المنظمات النسائية، بتنسيق من التحالف الدولي من أجل صحة المرأة، مسؤول إلى حد كبير عن إدراجها في مداولات المؤتمر إلى جانب وفود حكومية داعمة. وهناك منظمات أخرى - بما في ذلك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - يناقش حول الحقوق الجنسية والإيجابية.^٨ ومجلس السكان، ومعهد جوماتشر وتكاليفه لبرنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية.^٩ وبدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد؛ ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة؛ إذا ما ذكرنا القليل فقط - لعبت دورًا مهمًا سواء في المناصرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، أو في إجراء بحوث داعمة مهمة. تصدى المجتمع المدني

قد أخذت تضعف. في ظل معرفة أن مفهوم الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية لا يزال يُعتبر مثيرًا للجدل بشدة.

لقد كان التقدم أيسر على المستوى الإقليمي، كما يمكن أن نرى في البروتوكول المتعلق بحقوق النساء في أفريقيا والملاحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو)، الذي يوجبه بإباح الإجهاض للبلدان التي صدقت عليه في عدد من الحالات.^{١٠} علاوة على ذلك، تتناول خطة العمل بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية (خطة عمل مابوتو) الإجهاض غير المأمون، وتدعو إلى «توفير خدمات الإجهاض المأمون إلى المدى القانوني الكامل».^{١١} في حين يمكن الجدال بأن هذه الاتفاقات لم تحقق سوى فارق قليل على أرض الواقع، حيث يُعد التنفيذ نضالًا يختلف من بلد لآخر. فقد صدقت الحكومات على البروتوكول وتم الاتفاق على خطة عمل مابوتو على المستوى الوزاري. علاوة على ذلك، لم يمنع استمرار تأخير التنفيذ الفعال تكرار إعادة التأكيد على خطة مابوتو. ومن ثم، قد لا تكون المعارضة هي الحاجز الوحيد الوارد.

كان سيصعب التوصل إلى هذه الاتفاقات بشأن الإجهاض في الأمم المتحدة بنيويورك. حيث إنها ساحة يحول خلالها المندوبون أحيانًا «فرد عضلاتهم الدبلوماسية»، بينما يحصلون من بلدانهم على قدر محدود من التعليمات على نحو قد يُعرق التقدم في المستقبل. وهو ما بدا واضحًا في الأونة الأخيرة خلال المفاوضات في اللجان المعنية بالسكان والتنمية وبوضع المرأة. وعلق عليه كل من أعضاء الوفود وأعضاء الأمانة العامة في الأمم المتحدة؛ وشهدنا مؤخرًا تعليق الدكتور بابانوندي أوسوتيمهن.

* «... حماية الحقوق الإيجابية للنساء بالسماح بالإجهاض الطبي في حالات الاعتداء الجنسي، والاعتصاب، وسفاح المحارم، وفي الحالات التي يهدد فيها استمرار الحمل صحة الأم العقلية والبدنية أو حياة الأم أو الجنين.»^{١٢}

استعراض التقدم المحرز في عام ٢٠٠٥، وفي الوقت نفسه الغاية ٥ بء. وهي «تعميم إتاحة خدمات الصحة الإيجابية بحلول عام ٢٠١٥». ومع الأسف، لم تتحقق الغاية ٥ بء أبداً في كثير من البلدان. ولم تنل الأولوية أو الموارد اللازمة لتنفيذها. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من وضوح تعريف المؤشرات والجهود الرامية إلى تعزيزها^{١١}، لم يتم دائمةً قياس التقدم المتحقق (إن وُجد) أو كتابة تقرير عنه.

سقطت قضايا أخرى أيضاً من الأجندة في فترات مختلفة. ولم تُسترد إلا من خلال اتخاذ إجراءات أو القيام بتدخلات من جانب الحكومات أو المؤسسات أو الأنصار. ويُعد تنظيم الأسرة مثلاً مثيراً للاهتمام. فقد كان أحد الشواغل الرئيسية في عام ١٩٩٤ يتمثل في أن إدخال الصحة والحقوق الإيجابية قد يعني نسيان تنظيم الأسرة. أو على الأقل يفقده مركز الصدارة. وهذا ما حدث تحديداً. على الرغم من إقرار برنامج العمل أن للرجال والنساء الحق في «معرفة الوسائل المأمونة والفعالة وبأسعار معقولة ومقبولة والتي يختارونها لتنظيم الأسرة، وتيسير الوصول إليها»^١، ويرجع ذلك غالباً إلى أن أولوية الاهتمام والتمويل تحولت إلى فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز بدلاً من الصحة الجنسية والإيجابية، ووصل إلى حد تضافر الجهود خلال السنوات الخمس الماضية لإبراز أهميته مرة أخرى. وتوجت هذه العملية في قمة تنظيم الأسرة في لندن عام ٢٠١٢ والشراكة الدولية لعام ٢٠٢٠ في مجال تنظيم الأسرة.^{١٣}

كانت استعراضات التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تجري كل خمس سنوات. وعلى سبيل المثال،

أيضاً المعركة ضد القوى المحافظة. في ظل زيادة فاعلية مجتمع الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية. لقد وصلوا إلى منظمات أخرى سعياً للدعم. بما في ذلك تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان. مثل منظمة العفو الدولية. فضلاً عن المنظمات المتعلقة بالهجرة. كما عملوا أيضاً مع المنظمات النسائية الرئيسية، التي تروج لتمكين المرأة من خلال المبادرات الاقتصادية وليس الاجتماعية. لكنها قد تعتبر أن الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية تسير في مسيرة أجدانها. يطرح العنف ضد المرأة والزواج المبكر والقسري. من ناحية أخرى، مناطق مشتركة يمكن ضمها معاً. وبالإضافة إلى ذلك، زاد اكتساب المجموعات والتحالفات الشبابية للاعتراف والحق في الاستماع إليها. إلى درجة أنها عملت معاً مؤخرًا في مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وكان رئيس الجلسة يدعوهم بصفة منتظمة باعتبارهم «وفد الشباب» للمساهمة في المناقشات.

استعراض التقدم المحرز

إذا تفاوتت «بطاقة التقرير» عن التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٩، فأقل نقطة هي دون شك بعد قمة الألفية. في حين تعززت الصحة الإيجابية في الأهداف الإنمائية الدولية.^{١١} فلم تنل الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية دفعة فاعلة أثناء وضع الأهداف الإنمائية للألفية وبالتالي لم تُدرج. ويرجع ذلك لأسباب معقدة.^{١١} كانت هناك أيضاً حالات إغفال صارخة أخرى، مثل غياب أغراض أو أهداف التوظيف. وهكذا كان من الضروري إضافة الغاية ١ بء. وهي «توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. بمن فيهم النساء والشباب». بعد

** مؤشرات الغاية ٥ بء من الأهداف الإنمائية للألفية هي: ٥,٣ معدل انتشار وسائل منع الحمل: ٥,٤ معدل مواليد المراهقين: ٥,٥ غطاء الرعاية السابقة للولادة (زيارة واحدة على الأقل. وأربع زيارات على الأقل): ٥,٦ الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة.^{١١}

والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. كما كانت قائمة لفترة طويلة بدء العمل في أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لقد حدد القرار التمكيني، الذي اعتمده الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة^{١١} عملية واضحة بجلاء؛ حيث ألزم الحكومات بإحراز أهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ووسع المؤتمر إلى ما بعد عام ٢٠١٤. علاوة على ذلك، دعت صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى قيادة استعراض عملياتي لتنفيذ برنامج العمل، بما يتضمن بالتالي كلاً من العمليات الحكومية والعمليات التي يقودها الصندوق. وسوف تُعقد في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤، الدورة الخاصة المذكورة أعلاه للجمعية العامة^{١٥} أُجري مسح عالمي كأساس للاستعراض العملياتي؛ ووردت ردود من ١٧٦ بلدًا. تناول المسح الديناميات السكانية والتنمية المستدامة؛ الشباب؛ الشيخوخة واحتياجات كبار السن؛ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ الحضرة والهجرة الداخلية؛ الهجرة الدولية والتنمية؛ الأسرة ورفاه الأفراد والجماعات؛ الحقوق الإيجابية والصحة الإيجابية؛ الصحة الجنسية ومعدلات الاعتلال والوفيات؛ المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة؛ السكان والتنمية والتعليم. كما أكملت ٤٥٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية مسحًا موازنًا. يتيح إجراء مقارنات مع تصورات الحكومة. وقد تم تحليل نتائج المسح العالمي والإفادة بها وفقًا لأربعة مبادئ تتعلق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ الكرامة، الصحة، الأمن المكاني، الحكم الرشيد؛ مع تسليط الضوء على الإنجازات وأوجه النقص والتزامات الحكومة^{١٧}. أسهم اجتماعان دوليان رئيسيان في الاستعراض العملياتي. فقد عُقد «منتدى الشباب العالمي» في ديسمبر ٢٠١٢ في بالي،

ضم استعراض العشرة سنوات في عام ٢٠٠٤ مسحًا عالميًا وتقرييرًا^{١٤}. بيد أن هذه الاستعراضات اقتصرت بعد عام ١٩٩٩ على «فعاليات تذكارية خاصة». عادة على شكل دورة واحدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يُلقى عدد من الخطابات دون إجراء مناقشة حقيقية، أو تفاوض بشأن الوثيقة أو النتائج. سيشهد عام ٢٠١٤ مرة أخرى، دورة خاصة تضم رؤساء الحكومات وغيرهم من المشاركين رفيعي المستوى، ولكن دون وثيقة جرى التفاوض بشأنها^{١٥}. وهكذا، كان مزاج الأعوام الـ ١٣ الماضية يوصف بأنه «المضي بحذر».

٢٠١٣: هنا والآن

قد يصبح عام ٢٠١٣ عامًا مهمًا لإدراج الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية في أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما كان الحال في عام ١٩٩٤. يهدف هذا الجزء من الورقة البحثية إلى استكشاف العمليات الجارية حاليًا لمساعدة الأنصار. على أننا يجب أن نتذكر أن هذا «التقدم في العمل» والعمليات يسير في تدفق مستمر.

كانت هناك ثلاث عمليات رئيسية جارية في وقت كتابة هذا التقرير: (١) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤؛ (٢) مبادرات أمين عام الأمم المتحدة وأجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على خلفية الأهداف الإنمائية للألفية؛ (٣) مشاورات ما بعد ريو+٢٠ (المؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة). وهناك عمليات أخرى ربما أثرت أيضًا، وسنناقشها بإيجاز.

(١) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤ كانت عملية استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمثابة البداية نحو الاستعراض الرئيس للمؤتمر الدولي للسكان

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أدخلت جميع المناطق - باستثناء غرب آسيا - إشارات مرجعية إلى «الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية». فضلاً عن «التعليم الجنسي الشامل». علاوة على ذلك، هناك لغة قوية في القضايا المتعلقة بالعنف على أساس نوع الجنس والزواج المبكر والقسري. كما وافق مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على وثيقة قوية بوجه خاص. بعنوان «توافق الآراء في مونتيفيديو»، تتضمن:

- الحق في اختيارات حرة ومستنيرة حول الحياة الجنسية. بغض النظر عن الميول الجنسية وهوية النوع الاجتماعي.
- الاعتراف بأن تجريم الإجهاض يزيد مباشرة من معدلات وفيات الأمهات. وأنه يجب على الدول أن تبذل جهوداً لتوفير خدمات الإجهاض المأمون والقانوني. مع إلغاء التشريعات التي تحظر الوصول إلى هذه الخدمات.
- حماية حقوق المرأة واستقلالها الذاتي. وتعزيز ممارستها الكاملة لحقوقها الجنسية وحقوقها الإيجابية. والمساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز والعنف. باعتبارها أمور أساسية في التزامات الحكومات للنهوض بالتنمية على قدم المساواة.^{١٢}

جرت أصعب المفاوضات في الاجتماع الإقليمي لأفريقيا، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي. ويرجع ذلك إلى الشواغل المتعلقة بالبول الجنسية وهوية النوع الاجتماعي. في حين لم يكن النص قيد التفاوض يضم أي لغة حول هذه المسائل في أي وقت، فقد أعربت بعض الحكومات الأفريقية عن قلقها من أن اللغة القياسية في حماية

باستضافة مشتركة من حكومة إندونيسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وكان «أول عملية تكليف من الأمم المتحدة، يقودها الشباب العالمي. من أجل الشباب العالمي» جمع أكثر من ٣ آلاف من المندوبين الحاضرين وعلى الفضاء الافتراضي. وتوجت باعتماد «إعلان بالي» - وهي وثيقة تقدمية أرسلت مباشرة إلى أمين عام الأمم المتحدة.^{١٨} وكان الاجتماع الثاني هو «المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حول حقوق الإنسان»، الذي عقد في هولندا في يوليو عام ٢٠١٣. وقد استضافته الحكومة الهولندية. في شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وشارك أكثر من ٣٠٠ من ممثلي الحكومات والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. بهدف التركيز على «العلاقة بين حقوق الإنسان. والمساواة. والمساءلة. والسكان والتنمية: مع التركيز على النوع الاجتماعي. والتميز. والتمكين. والصحة والحقوق الجنسية والإيجابية».^{١٩} كما عقد «اجتماع للخبراء بشأن صحة المرأة: الحقوق. والتمكين. والمحددات الاجتماعية» في مدينة مكسيكو في سبتمبر-أكتوبر ٢٠١٣. وقدمت جميع هذه الاجتماعات مدخلات دون اتفاقات خضعت للتفاوض بين الحكومات.

التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي

عقدت مؤتمرات إقليمية. تابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. في جميع مناطق الأمم المتحدة*** وأدخل بعضها في هذه العملية اللغة الجديدة الممتازة المتفق عليها بالتفاوض. وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن نتائج مهمة. حيث يمكن أيضاً استخدام هذه اللغة مرجعاً في المفاوضات بشأن أجندة

*** لجان الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (ESCWA) وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (ESCAP). ولجان الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) وأوروبا (ECE) وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (ECLAC).

بعد عام ٢٠١٥، أو كيف ومتى سيحدث ذلك، حتى مع اكتساب العمل لما بعد عام ٢٠١٥ زخمًا في محافل أخرى.

(٢) مدخلات في أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على خلفية الأهداف الإنمائية للألفية

سوف تنتهي فترة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى قبول الاحتياج إلى مواصلة العمل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية خارج المسار ولم تتحقق، فقد بدأ العمل بالفعل على تطوير «ماذا يأتي بعد ذلك». كما هو الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، يتولى أمين عام الأمم المتحدة القيادة، ولكن بدعم قوي من فريق عمل منظومة الأمم المتحدة التي تجمع أكثر من ٦٠ من كيانات الأمم المتحدة والوكالات والقطاع الخاص.^{١١}

إعداد «المضمون»: التقارير التي بدأها الأمين العام في التحضير لأجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شرع الأمين العام في عدد من فرق العمل والمشاورات التي أسفرت بالفعل عن أفكار وتعليقات بشأن أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ضمت فرق العمل الأعضاء الخبراء والمناصرين الأقوياء الذين يمكنهم تقديم أفكار جديدة في حال تعثر الخطاب أو عدم تطلعه للأمام. أسهمت مبادرات أخرى أيضًا في عملية شاملة شارك فيها العديد من الأفراد والمنظمات، حيث أدخلوا عناصر تعتبر أساسية ومناصرة للصحة والحقوق الجنسية والإيجابية في تقاريرهم، الملخصة أدناه.

فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة

أنشأ الأمين العام فريقًا من الشخصيات البارزة رفيع المستوى الفريق في أغسطس ٢٠١٢، شارك في رئاسته كل من الرئيس الإندونيسي

حقوق الإنسان «دون تمييز من أي نوع» سوف تلزمهم باتخاذ إجراءات لحماية هذه الحقوق. ومع ذلك، أدخل حوالي ١٦ بلدًا تحفظات على «إعلان أديس أبابا حول السكان والتنمية» في أفريقيا لما بعد عام ٢٠١٤، وصوت بلد واحد ضد اعتماد الوثيقة في مجملها.

جميع عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

جرى بالفعل الخطوة التالية في عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، المؤدية إلى الدورة الخاصة - أي ضم كل شيء في تقريرين. الأول هو تقرير طويل، من شأنه أن يتضمن نتائج المسح العالمي. والثاني سيكون تقرير أقصر للأمين العام، وسوف يُطرح التقريران أمام الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية في أبريل عام ٢٠١٤. وليس واضحًا، عند الكتابة، ما إذا كان هذا الاجتماع سيسفر عن نتائج عبر التفاوض، أم ما إذا كانت المواضيع المتكررة التي تحدثت أثناء الدورة هي فقط التي ستضمها وثيقة ثالثة، تلك التي دعا إليها القرار التمكيني الأصلي، المعروفة باسم «تقرير مفهرس»، تُقدم إلى الدورة الخاصة.

إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ هو «عملية محتواة»، تضع في حساباتها حقائق الوضع السياسي الدولي الحالي. لقد أتاح إحراز تقدم، في ظل محاولات قليلة من المعارضة لعرقلته، ويمكن رؤية النجاحات المتحققة، على سبيل المثال، في «توافق مونتيفيديو» و«إعلان بالي» الصادر عن المنتدى العالمي للشباب^{١٢، ١٣}، وسوف توفر جوانب «الاستعراض العملياتي» الأخرى، لا سيما المعلومات المستقاة من المسح العالمي، بيانات ومعلومات مهمة يمكن استخدامها مستقبلاً. بيد أنه يصعب حتى الآن معرفة كيف سيصعب كل ذلك في أجندة التنمية لما

للخصوبة» و«البلدان التي تزيد المعدلات الكلية للخصوبة فيها على ٣ أطفال لكل امرأة...». ويضم الهدف ٥ ألف أيضًا الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة. وذلك في دعوته إلى «كفالة حصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية». ومع ذلك، لا يصعب معرفة لماذا كانت العديد من منظمات المجتمع المدني تتسم بالعدائية عندما صدر التقرير. حيث أنه لم يتطرق للحقوق الجنسية والإنجابية إلا في سياق الحد معدلات الخصوبة المرتفعة (سواء في الأهداف أو في النص نفسه). دون الإقرار بمجمل الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.^٣

الاتفاق العالمي حول الاستدامة بقطاع الشركات

أصبحت آراء قطاع الشركات حول أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ معروفة من خلال تقرير الاتفاق العالمي حول الاستدامة بقطاع الشركات والأمم المتحدة. بعنوان «وجهات نظر المشاركين في اتفاق الأمم المتحدة العالمي بشأن الأولويات العالمية وكيفية إشراك قطاع الأعمال في أهداف التنمية المستدامة». وكما كان متوقعًا. لم يكن موقع الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مرتفعًا في أجندة الاتفاق العالمي. على الرغم من أن الهدف ٤ المتعلق بالتغطية الصحية الشاملة يضم في قسم تصميم أهداف التنمية المستدامة «خدمات الصحة الإنجابية للجميع بما في ذلك الوصول إلى تحديد النسل وتوفير مولدات مؤهلات عند الولادة».^٤

العالم الذي نريده في عام ٢٠١٥. وعمليات أخرى لدخالات المجتمع المدني

جرت عملية تشاور أوسع ضمت المجتمع المدني. مبادرة من الموقع الإلكتروني «العالم الذي نريده عام ٢٠١٥». وشملت مشاورات على المستوى

سوسيلو بامباخ يودهويونو. والرئيسة إيلين جونسون-سيرليف من ليبيريا. ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون. أما باقي الأعضاء. وجميعهم بصفتهم الشخصية. فكانوا يمثلون الحكومات. والقطاع الخاص. والأوساط الأكاديمية. والمجتمع المدني. والشباب. عُقدت مشاورات المجتمع المدني و«لقاءات مفتوحة» في ثلاثة من الاجتماعات الخمسة. وصدرت بيانات بعد الاجتماعين الثالث والرابع في مونروفيا وبالي على التوالي. تضمن بيان مونروفيا إشارة محددة إلى الصحة الجنسية والإنجابية. صدر تقرير الفريق الرفيع المستوى. بعنوان «شراكة عالية جديدة: القضاء على الفقر وحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة». وقدم إلى الأمين العام في نهاية مايو ٢٠١٣. وقد نص التقرير على أنه «يجب عدم ترك أي شخص في أي مكان». ودعا إلى هدف قائم بذاته وغاية توضيحية حول النوع الاجتماعي - الغاية ٤ دال حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. بعد مناصرة قوية من منظمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.^٥

شبكة حلول التنمية المستدامة

أنشأ الأمين العام أيضًا شبكة حلول التنمية المستدامة. مع تعيين جيفري ساكس من معهد الأرض بجامعة كولومبيا مديرًا لها. جمعت الشبكة بين الخبرة العلمية والتقنية. من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. «دعما لحل مشكلات التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية». ويتكون هيكل عملها من ١٢ مجموعة مواضيعية. وأصدرت الشبكة. في ٦ يونيو ٢٠١٣. تقريرًا بعنوان «برنامج عمل التنمية المستدامة». في حين يشير هدفها رقم ٢ جيم إلى «إنجاز حقوق الصحة الجنسية والإنجابية». فإنه يربطها بـ «الخفض الطوعي السريع

التي انبثقت عن عملية «العالم الذي نريده عام ٢٠١٥»، في «المحادثة العالمية تبدأ»: «الآراء الناجمة عن أجندة جديدة للتنمية» (مارس ٢٠١٣). والتقرير المؤقت حول العملية الذي أصدره أمين عام الأمم المتحدة. ومؤخرًا تقرير «مليون صوت: «العالم الذي نريده - مستقبل مستدام مع الكرامة للجميع» (سبتمبر ٢٠١٣). بالإضافة إلى ذلك، أُجري مسح على الإنترنت، بعنوان «عالمي»، حيث ساهم ١.٢ مليون مجيب من ١٩٤ بلدًا بتحديد ٦ أولويات. ترد النتائج في «مليون صوت»^{٢٥}.

يؤكد «مليون صوت» أن الأهداف الإنمائية للألفية الحالية في مجال الصحة ستظل أولويات بعد عام ٢٠١٥، ويدعو إلى هدف عام متمثل في «الرفاه المستدام للجميع» بغية الإمساك بناصية الروابط القائمة بين الصحة وجوانب الرفاه الأخرى. كما يسلط الضوء على الحاجة إلى معالجة المشكلات المتعلقة بمدى توافر الأدوية الأساسية، وتعزيز البنية التحتية للنظم الصحية، وزيادة عدد ومهارات العاملين الصحيين المدربين.

أقرت مشاوررة الصحة بأن استبعاد الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية الشاملة في الماضي «قد أعاق تحقيق تقدم في مجال الأهداف الإنمائية للألفية نفسها، فضلاً عن التقدم العادل في النتائج الصحية العامة». كما أشارت المشاورات إلى أن هناك ٢٢٢ مليون امرأة في جميع أنحاء العالم لا يمكنهن الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة، ناهيك عن غيرها من خدمات الصحة الجنسية والإيجابية. ودعت إلى إعادة تأكيد أهداف حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإيجابية. بما في ذلك تنظيم الأسرة، وأوصت بإدراج التعليم الجنسي الشامل في المناهج المدرسية.

يتناول «مليون صوت» المساواة بين الجنسين، مع الإشارة إلى أن النساء والفتيات من بين هؤلاء

الوطنية، والمواضيعي، فضلاً عن مشاورات عبر الإنترنت^{٢٥} وقد جمعت مدخلات من ٨٨ مشاوررة على الصعيد الوطني؛ ونشر الموقع الشبكي «العالم الذي نريده» نتائج العديد منها. يمكن القول، من نظرة خاطفة، إن إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية كان عشوائيًا إلى حد ما، وربما تبعًا لمستوى مشاركة أنصار المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة المعنية مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

يوضح ذلك الحاجة إلى استراتيجية مناصرة مستمرة ومنسقة، حيث لا تزال الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية بعيدة عن أن تكون قضية يمكنها أن «تقدم نفسها».

جرت أيضًا ١١ مشاوررة مواضيعية مختلفة في أعقاب العمليات المماثلة التي كان يجمعها شيء واحد مشترك - أنها كانت مكثفة جدًا. فقد تضمنت مناقشات على شبكة الإنترنت، وأوراق حول المواقف وغيرها، ومشاورات وجلسات إحاطة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، بما يقود إلى حوار رفيع المستوى أو اجتماع وتقرير نهائي مع توصيات، كانت الصحة، والديناميات السكانية، وأوجه عدم المساواة، هي أكثر المشاورات صلة بالصحة والحقوق الجنسية والإيجابية، علاوة على ذلك، كان التعليم مهمًا لإدراج التربية الجنسية الشاملة. هناك استراتيجية تستخدمها المنظمات الأوروبية غير الحكومية للفت الانتباه إلى، والعمل على، إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية، وكانت مطروحة للتعليق عليها على الإنترنت خلال أكبر عدد ممكن من المشاورات، مع توفير مدخلات أكثر شمولًا للنقاط ذات الصلة الوثيقة.^{٢٦}

مليون صوت

ساهمت التقارير النهائية المتعلقة بالموضوع.

مع المنظمات غير الحكومية، وأصدرت تقريراً حول العملية - بعنوان «النهوض بالتوصيات الإقليمية بشأن أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥» - مباشرة قبل الاجتماع الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة^{١١} ويمكن القول، مقارنة بهذا التقرير، إن «مليون صوت» كان أكثر اعتدالاً ومحافظة. يرتكز تقرير دائرة الاتصال بدرجة كبيرة على الحقوق، ويضم العديد من القضايا المثيرة للجدل التي تُعد أولويات بالنسبة للمجتمع المدني، بما فيها: سلطة الشركات، وهندسة التجارة والاستثمار، والتوجه الجنسي. علاوة على ذلك، يؤيد التقرير بقوة إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية في أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تقرير أمين عام الأمم المتحدة

صدر في أغسطس ٢٠١٣ التقرير الذي طال انتظاره لأمين عام الأمم المتحدة، «حياة من الكرامة للجميع: التعجيل بإحراز تقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، والنهوض بأجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الأمم المتحدة»^{١٢} في حين أن الأمين العام مُكلف بتقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقرير يذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث يتناول أيضاً الانتقال إلى الأجندة الجديدة للتنمية المستدامة والنهوض بأجندة التنمية في الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥. يشير التقرير، على سبيل المثال، إلى تقارير الفريق رفيع المستوى، وشبكة حلول التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي، فضلاً عن عمليات «عالم ٢٠١٥ الذي نريده» و«المحادثة العالمية تبدأ». يطرح التقرير بعض الشواغل الرئيسية لدى الفريق رفيع المستوى، مثل عدم ترك أي شخص، على أن المسألة المهمة أنه يتجاهل هدفهم القائم بذاته وغايتهم التوضيحية ٤ دال حول الصحة والحقوق

«المتروكين بشكل منهجي بعيداً عن الركب». وأشار إلى العنف القائم على نوع الجنس كعامل يسهم في إدامة أوجه عدم المساواة، وكانت هناك حقوق الإنسان، وكمظهر من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة بين الجنسين. شددت الوثيقة على وجهات نظر واحتياجات الشباب، والإقرار بأهمية تعليمهم، كما هو الحال بالنسبة لتوظيفهم، مع الإشارة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في كثير من البلدان. أشارت «الرسائل الرئيسية» أيضاً، وكذلك النص نفسه، إلى الميول الجنسية، عند مناقشة التهميش في سياق عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي.

تناول «مليون صوت أيضاً الديناميات السكانية المتصلة بأطام النمو السكاني، والشيخوخة، والهجرة، والتحول نحو الحضر؛ مع التشديد على السياسات القائمة على الحقوق والمستجيبة للنوع الاجتماعي. أبرزت المشاورات حول الديناميات السكانية الأولويات الديموغرافية في أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع تعزيز «تكوين رأس المال البشري طوال فترة الحياة، مع تركيز خاص على الصحة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية؛ التعليم، بما في ذلك التعليم الجنسي الشامل». كما أقرت أيضاً مشاورات الصحة ومشاورات الديناميات السكانية بالحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتحليل البيانات الديموغرافية المنفصلة وغيرها من البيانات.

مدخلات المجتمع المدني من خلال مشاورات دائرة الأمم

المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية

جمع الأمين العام المزيد من الآراء من منظمات المجتمع المدني وشبكتها في مختلف المناطق بجميع التقارير المتاحة في ذلك الوقت. كانت هذه المشاورات بقيادة دائرة الأمم المتحدة للاتصال

الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة...»^{١٨} وفقاً لوثيقة «المستقبل الذي نريده». تم إنشاء فريق عمل مفتوح العضوية لتحديد الأهداف. تطرح وثيقة «المستقبل الذي نريده» أن هذا الفريق يجب أن يقدم تقريراً إلى الدورة ٦٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ألا يتجاوز إعداده افتتاح الدورة ٦٧. ويجب أن تضم ٣٠ مثلاً، ترشحهم الدول الأعضاء من خلال المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. «بهدف تحقيق تمثيل جغرافي عادل ومنصف ومتوازن»^{١٨} بيد أن الفريق العمل مفتوح العضوية حول أهداف التنمية المستدامة قد أنشئ بالأحرى أثناء الدورة السابعة والستين. لكنه استغرق وقتاً أطول من المتوقع. حيث أراد العديد من البلدان الانتماء لعضويته. كان يجب تحديد إجراء مبتكر يمكن بمقتضاه أن «تتشارك» ثلاثة بلدان في بعض المقاعد وتعمل كمجموعة ثلاثية «ترويكا». وهناك مقاعد أخرى ضم كل منها بلداً واحداً فقط. وهكذا، تشاركت فرنسا وألمانيا وسويسرا في مقعد واحد. بينما كان هناك مقعد للمجر وآخر لبنين. تم تعيين رئيسين مشتركين. وتحديدًا سفيرا الأمم المتحدة في المجر وكينيا. والتقى الفريق حتى الآن أربع مرات. ومن المقرر عقد أربعة اجتماعات أخرى بين نوفمبر ٢٠١٣ ومنتصف فبراير ٢٠١٤. علاوة على ذلك، سوف يُعقد حوار تفاعلي مع المجتمع المدني من خلال الجماعات الرئيسية وأصحاب المصالح في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣. مع المتابعة في يوم ثان في وقت لاحق. أما الدورة الرابعة لفريق العمل مفتوح العضوية، التي عُقدت في يونيو عام ٢٠١٣، فقد ضم جدول أعمالها ديناميات السكان والصحة. وخلال المناقشة، نالت الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية تعزيزاً كبيراً في بيانات الحكومات وصندوق الأمم المتحدة للسكان. بيد أن التقرير المؤقت الذي أصدره

الجنسية والإيجابية. ويطرح، في المقابل، أن النوع الاجتماعي يجب أن يكون قضية شاملة، ويعود إلى لغة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإيجابية. هذا ما يمكن تسميته أيضاً «ضوء» على قضايا الشباب. مع استخدام صياغة غريبة - هي «التعليم الجنسي والإيجابي» - بدلاً من الصياغة الأكثر استخداماً على نطاق واسع وهي «التعليم الجنسي الشامل».

(٣) المستقبل الذي نريده: الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)
كانت العملية الثالثة الأكثر أهمية لمستقبل أهداف التنمية المستدامة هي تكليف من المؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، يونيو ٢٠١٢. وقد أسفرت بالفعل ووثيقته الختامية، بعنوان «المستقبل الذي نريده»، عن تأثير كبير على التفكير حول أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تستمر في دفع العملية للأمام خلال الأشهر التسعة المقبلة.^{١٩}
اتفقت الحكومات في ريو على وضع مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة «تأخذ في حساباتها مختلف الظروف الوطنية، والقدرات والأولويات، [التي] تتسق مع القانون الدولي، وتستند إلى الالتزامات المقدمة بالفعل، وتساهم في التنفيذ الكامل لنتائج جميع مؤتمرات القمة الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية...». يجب أن تتسم هذه الأهداف بـ «التوجه نحو العمل، والإيجاز، وسهولة تواصلها، ومحدودية عددها، وطموحها، وذات طبيعة عالمية، وقابلة للتطبيق الشامل في جميع البلدان مع الأخذ بعين الاعتبار لـ مختلف الحقائق الوطنية، والقدرات ومستويات التنمية، واحترام السياسات والأولويات الوطنية... [إنها] يجب أن تعالج وترتكز على المجالات ذات

الخاص للجمعية العامة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء كل من فريق العمل مفتوح العضوية والمنتدى السياسي رفيع المستوى جاء وفقاً لوثيقة «المستقبل الذي نريده». وينبثق عن عملية مؤتمر ريو+٢٠. ولذلك، كانت لكل منهما آلية مختلفة للعمل مع المجتمع المدني. وخديداً من خلال المجموعات الرئيسية، حيث تركزت المناقشة عموماً على التنمية المستدامة. تختلف هذه العملية تماماً عن العملية المستخدمة في اللجان المعنية بالسكان والتنمية ووضع المرأة، التي تستند إلى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ذي المركز الاستشاري مع المنظمات غير الحكومية. ويجري تنظيم المجموعات الرئيسية حول مواقف وليس مواضيع فنية. وبالتالي، لا توجد مجموعة رئيسية حول الصحة أو الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية؛ بل هناك بالأحرى مجموعات، على سبيل المثال، للمرأة؛ الأطفال والشباب؛ المزارعين والعمال والنقابات؛ السلطات المحلية؛ المنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن أصحاب المصلحة الآخرين من المفترض أن يشاركون في «المجموعات المواضيعية واللجان التوجيهية». فإن تعريف هذه العمليات كان أقل وضوحاً بكثير وينبغي تطويره في المستقبل.

عمليات أخرى ذات تأثير

هناك عمليات أخرى. كما ذكرنا سابقاً، أثرت على أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تواصل تأثيرها؛ وتشمل فريق العمل رفيعة المستوى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يضم عدداً من الأعضاء من مستوى رفيع. بمن فيهم الرئيسين المشتركين (رئيس فنلندا السابق تاريا هالونين، ورئيس موزمبيق السابق يواكيم شيسانو)، وأنصار الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية الأقوياء من المجتمع

الرئيسان المشتركان حول عمل الفريق أغفل أي إشارة إلى حقوق الصحة الجنسية والإيجابية. ونص في المقابل على «تأكيد أهمية احترام الحقوق الإيجابية والوفاء بها وفقاً لبرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية»^{٢٩}. تُعد هذه الصيغة صدى للصياغة الواردة في تقرير الأمين العام والمشار إليها أعلاه. وتوضح نفس الرغبة في تعديل لغة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ على الرغم من جميع التطورات اللاحقة في قرارات لجنة السكان والتنمية والكثير غيرها من الوثائق بين-الحكومية وتوصيات المشاورات. لا سيما في ما يتعلق بالحقوق الجنسية. ونظراً للمشكلات التي تطفو على السطح في ما يتعلق بإدخال الحقوق الجنسية على الصعيد الدولي، كانت الصيغة التي استحدثت في الفقرة ١٤٥ من وثيقة «العالم الذي نريده» - عندما كان يبدو واضحاً عدم الاتفاق حتى على الحقوق الإيجابية - تستخدم اللغة التالية: «... [النهوض] بالالتزامات التي تؤدي إلى الصحة الجنسية والإيجابية، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في هذا السياق». ففي حين كان هناك خلاف بين منظمات المجتمع المدني حول هذه اللغة، فإنني أعتقد من الضروري إمعان النظر في مدى إمكانية استخدام هذه اللغة لضمان إدراج الحقوق الجنسية والإيجابية.^{٢٨}

سوف تتسم الدورتين السادسة والثامنة لفريق العمل مفتوح العضوية بالأهمية. حيث يضم جدول أعمالها حقوق الإنسان وعدم المساواة (بما في ذلك قضايا النوع الاجتماعي).

توصي وثيقة «المستقبل الذي نريده» بإنشاء هيئتين أخرتين. الأولى هي منتدى سياسي رفيع المستوى يحل محل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛ والثانية هي لجنة بين-حكومية للخبراء حول تمويل التنمية المستدامة. وقد بدأت الهيئتان اجتماعاتهما قبل الاجتماع

شعار «أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - مرحلة الإعداد»، وستوجه دعوات إلى جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم «المجتمع المدني، والمؤسسات العلمية والمعرفية، والبرلمانات، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص»، بغية إشراكهم. وسوف تولى الأمين العام جميع طائفة كاملة من المدخلات، ثم إياحتها وتقديم تقرير جماعي قبل نهاية عام ٢٠١٤. وأخيرًا، ستُعقد قمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في سبتمبر ٢٠١٥ لإقرار أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتمهيدًا لها يجب أن يعقد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مشاورات بين-حكومية حول «الطرانق التنظيمية» لهذه القمة.

تصدر الإشارة أيضًا إلى أن رؤساء الدول والحكومات يؤكدون مرة أخرى، في الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣، أنهم سوف يستهدفون معظم الأهداف الإيمائية للألفية خارج المسار، فضلًا عن تلك التي توقف تقدمها مثل «حصول الجميع على خدمات الصحة الإيجابية، بما في ذلك صحة الأم». هذه صياغة لغوية تختلف عن المستخدمة عادة، من حيث زيادة التشديد على الصحة الإيجابية أكثر من صحة الأم، لكنها لا تزال محدودة جدًا. كما أنها تثبت بالفعل، من ناحية أخرى، أن الحكومات يمكن أن تتحرك فعلًا بما يتجاوز اللغة المتفق عليها عند التفاوض في بعض المنتديات.^{٢١} أقرت الوثيقة أيضًا «النهوض الحاسم بالمساواة بين الجنسين» و«القضاء على مجموعة الحواجز أمام تمكين النساء والفتيات». باعتبارها تشكل أساس التقدم ودفعه عبر جميع الأهداف. وأخيرًا، تم التأكيد على الملكية الوطنية، مع التشديد على ضرورة الدعم الدولي إذا كان للأهداف الإيمائية للألفية أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥.

المدني.^{٢٢} هناك أيضًا أنشطة الأمم المتحدة الجارية الأخرى مثل اللجنة المعنية بوضع المرأة، حيث الموضوع الرئيس للدورة ٥٨ في عام ٢٠١٤ وهو «التحديات والإجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإيمائية للألفية للنساء والفتيات». يمثل القضايا الناشئة التي ستكون على أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونظرًا لأن صحة الأمهات كانت بؤرة تركيز ذات أولوية في عملية الأهداف الإيمائية للألفية وبالنسبة لأمين عام الأمم المتحدة، فقد عززت بقوة مبادرته «كل امرأة، وكل طفل» صحة الأم، مع ٢٠ مليار دولار التزم بها أكثر من ٢٥٠ من الشركاء ومؤتمر المرأة نبع الحياة» الذي حقق نجاحًا كبيرًا في عام ٢٠١٣.

بيد أن جزءًا كبيرًا من عمل منظومة الأمم المتحدة ستركز، في الواقع، على أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كقوة توجيهية من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٠.

٢٠١٣-٢٠١٥: الجمعية العامة للأمم المتحدة تتابع

المجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإيمائية للألفية شهد الاجتماع الخاص للجمعية العامة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣ اتفاقًا على خارطة طريق للمفاوضات بشأن الوثيقة الختامية لما بعد عام ٢٠١٥.^{٢٣} حدد الوثيقة الختامية عملية المضي قدمًا لاعتماد أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستبدأ المفاوضات بين-الحكومية بشأنها في الدورة ٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة بدءًا من ١٦ سبتمبر ٢٠١٤، وتستمر طوال أغلب السنة التالية. وفي غضون ذلك، سيواصل فريق العمل مفتوح العضوية ولجنة الخبراء بين-الحكومية حول تمويل التنمية المستدامة عملهما حتى ذلك التاريخ. عندما تبدأ المفاوضات.

كما أعلن رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه سيعقد اجتماعًا للجمعية العامة تحت

الاجتماعية-الديموقراطية المنفصلة وبيانات الصحة.^{٢٢}

بينما لا يزال ذلك يعني أن العمل يتقدم، فإنه يوفر إطارًا قويًا للدعوة إلى الاستمرار على الطريق. فقد ترغب منظمات المجتمع المدني وغيرها في زيادة التشديد على مختلف عناصر هذه الحزمة، أو تعديلها، أو الإضافة إليها، لكنها على الأقل تُعد شيء ملموس وتقدمي، ونقطة إنطلاق جيدة.

بالنظر إلى تاريخ عملية تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونمو المعارضة له، لا يستطيع أحد أن يدعى سهولة إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية الشاملة في أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. عند هذه النقطة، لا يزال من الصعب أيضًا رؤية كيف يمكن إدخال نتائج مؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ في العملية، بخلاف كونها أحد أجزاء التقرير التجميعي للأمم المتحدة في نهاية عام ٢٠١٤. حيث لا تزال هاتان العمليتان تعملان على مسارين متوازيين. لكن نتائج الاجتماع الخاص للجمعية العامة توضح إمكانية تقاربهما، في فترة الإعداد إلى ٢٠١٥.

وبالضيق قدمًا، سيكون من المهم استخدام كافة الفرص، بما في ذلك عملية فريق العمل مفتوح العضوية واجتماعات رئيس الجمعية العامة، وربما ستركز على ما يلي:

- ما الدور الذي يجب أن تقوم به النساء، والشباب، والمجتمع المدني، في الأجندة الجديدة للتنمية؟
- كيف يمكن إدراج حقوق الإنسان وسيادة القانون؟
- كيف يمكن زيادة مزايا التعاون بين الجنوب والجنوب إلى أقصى حد؟
- كيف يمكن تعزيز الشراكات القائمة والجديدة؟

الطريق إلى عام ٢٠١٥ ...

أوضح الاتفاق بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص، إلى حد كبير، عملية السنتين المقبلتين، إلى حين اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لأجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تمثلت إحدى الصعوبات في غياب أي توضيح بشأن ما تتضمنه «الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية» في سياق هذه الأجندة، وكان إطلاق صندوق الأمم المتحدة للسكان لبرنامج ماضته لإطار التنمية بعد عام ٢٠١٥، تحت بعنوان «تمكين الناس لكفالة مستقبل مستدام للجميع»، بمثابة خطوة رئيسية في هذا الاتجاه.^{٢٣} في هذه الوثيقة، التي أعلن الدكتور باباتوندي أوسوتيمهين مضمونها في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعو إلى:

- هدف قائم بذاته حول تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع غايات تدور حول حقوق النساء الجنسية والإيجابية، والإكراه الجنسي، ووزواج الأطفال، وتشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف ضد النساء، فضلًا عن مراعاة المساواة بين الجنسين في الإطار برمته؛
- غاية تحت هدف الصحة تتعلق بحصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية؛
- هدف قائم بذاته حول الاستثمار في قدرات المراهقين والشباب من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات المتعلقة بالتنقيف الجنسي الشامل، وحصول جميع الشباب على الخدمات، والتعليم، والتدريب بما يؤدي إلى فرص العمل، وسلامة الفتيات في الأماكن العامة؛ و
- غايات تحت هدف الحوكمة أو تعميمها في جميع الأنحاء ... لتحسين القدرات الوطنية من أجل توليد وإتاحة وتحليل البيانات

لما بعد عام ٢٠١٥ بالتعقيد. ولكن مئات إن لم يكن آلاف من الناس ينخرطون فيها بالفعل ويريدون أن يروا إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية كأولوية من أولويات أهداف التنمية المستدامة الجديدة. ليس هناك خيار سوى المضي قدماً في وضع طرائق تتحدد على أعلى المستويات. والشيء الوحيد الذي لا يسعنا السماح به مرة أخرى هو ما حدث مع الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠؛ فهذه المرة علينا عدم مغادرة الغرفة دون نتائج.

شكر وتقدير

شكراً جزيلاً لجميع أولئك الذين قدموا معلومات قيمة، وأفكار، ومساعدات، أثناء إعداد هذه الورقة. وأود الإشارة، على وجه الخصوص، إلى باتريسيا بومبيلي وبنديتا باجوتو (الأمانة العامة للمنظمات الأوروبية غير الحكومية)، وسارة شنو (التحالف الدولي لتنظيم الأسرة)، وإيفون بوجارتس وهيلد كرويس (مؤسسة السكان العالمية روجرس)، وفرانسواز جيرار وشانون كوالسكي (التحالف الدولي لصحة المرأة)، وساشا جابيزون (المجموعة الرئيسية للنساء). كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى ديبجو بالاسواس. المنسق التنفيذي لأجندة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥ في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

- كيف يمكن بناء مجتمعات مستقرة وسلمية؟
- كيف يمكننا معالجة التحديات المستمرة للوصول إلى المياه النظيفة، والصرف الصحي، والطاقة؟

ومع ذلك، جدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى العمل من خلال «المجموعات الرئيسية» في عملية فريق العمل مفتوح العضوية، من المحتمل وجود تركيز على البيئة والتنمية المستدامة. فهما الدعامتان الأولتان لريو+٢٠. في مقابل الدعامة الثالثة المتمثلة في التنمية الاجتماعية، في هذا الصدد، وعندما تصبح المفاوضات في ريو عسيرة، سيكون للقضايا المتعلقة بأجندات البيئة والتنمية المستدامة الأسبقية على التنمية الاجتماعية، وشواغل الحكومة، وقضايا الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية، وطرائق المساءلة. هناك تحذير آخر من شأنه تخفيف التفاؤل الناجم عن الإطار الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو النهج «الحذر» للغة المستخدمة حول الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية في التقرير المؤقت للأمين العام وتقارير الرئيسين المشتركين لفريق العمل مفتوح العضوية، والتي لا تتجاوز لغة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهكذا، أصبح المسرح معداً لمفاوضات في المستقبل.

نداء نهائي واضح ...

تتسم عملية الإعداد من أجل أجندة التنمية

المراجع

1. United Nations General Assembly. Report of the International Conference on Population and Development. A/94/10/18. Programme of Action. New York: UN; 1994.
2. United Nations General Assembly. Report of the Fourth World Conference on Women. A/CONF.177/20/Rev.1. New York: UN; 1995.
3. United Nations General Assembly. Report of the Ad Hoc Committee of the Whole of the Twenty First Special Session of the General Assembly, Key Actions for the Further Implementation of the Programme of Action of the International Conference on Population and Development. A-S-21/5/Add.1. New York: UN; 1999.
4. United Nations Economic and Social Council. Commission on Population and Development. Report on the forty-fifth session (15 April 2011 and 23–27 April 2011). Official Records 2012, Supplement No. 5. E/2012/25, E/CN.9/2012/8. New York: UN; 2011.
5. African Commission on Human and Peoples' Rights. Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa (Maputo Protocol), Article 14(2)(c). <http://www.achpr.org/instruments/women-protocol/>
6. Africa Union Commission. Plan of Action on Sexual and Reproductive Health and Rights (Maputo Plan of Action) Sp/MIN/CAMH/5(1). POA for Implementing the Continental Sexual and Reproductive Health and Rights Policy Framework 2007–2010, Output 5.3.1a.
7. EuroNGOs. The European NGOs for Sexual and Reproductive Health and Rights, Population and Development. <http://www.eurongos.org/>.
8. International Planned Parenthood Federation. IPPF Charter on Sexual and Reproductive Rights. Reprinted 2003. <http://www.ippf.org/resource/IPPF-Charter-Sexual-and-Reproductive-Rights>.
9. Singh S, Darroch JE, Ashford LS, et al. Adding It Up: The Costs and Benefits of Investing in Family Planning and Maternal and Newborn Health. New York: Guttmacher Institute; UNFPA; 2009. <http://www.guttmacher.org/pubs/AddingItUp2009.pdf>.
10. International Monetary Fund, Organization for Economic Cooperation and Development, United Nations, World Bank Group. A Better World for All: Progress towards the International Development Goals. Goal 6. p.16-17. Washington DC. 2000.
11. Hulme D. Reproductive Health and the Millennium Development Goals: Politics, Ethics, Evidence and an 'Unholy Alliance'. University of Manchester Brooks World Poverty Institute. 2009. <http://www.bwpi.manchester.ac.uk/resources/Working-Papers/bwpi-wp-10509.pdf>.
12. UN Statistical Division. Millennium Development Goal Indicators. 15 January 2008. <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=Indicators/Official-List.htm>.
13. Family Planning 2010. <http://www.familyplanning2020.org>.
14. UN Population Fund. Investing in People: National Progress in Implementing the ICPD Programme of Action 1994–2004. New York: UNFPA; 2004.
15. United Nations General Assembly. Resolution A/67/250.
16. United Nations General Assembly. Resolution A/65/234.
17. UNFPA. Messages and Preliminary Findings from the ICPD Beyond 2014 Global Review, 24 June 2013.
18. ICPD Beyond 2014. ICPD Global Youth Forum Bali Declaration, 2012. <http://icpdbeyond2014.org/about/view/13-icpd-global-youth-forum>.
19. ICPD Beyond 2014. International Conference on Human Rights. July 2013. <http://humanrights.icpdbeyond2014.org>.
20. United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean. Montevideo Consensus on Population and Development. LC/L.3697. 2013. http://www.cepal.org/celade/noticias/documentosdetrabajo/9/50709/2013-596montevideo_consensus_pyd.pdf.
21. UN System Task Team on the Post-2015 UN Development Agenda. http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/untt_members.pdf.
22. UN Secretary-General's High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda. 2013. <http://www.post2015hlp.org>.
23. Sustainable Development Solutions Network. <http://unsdsn.org>.
24. United Nations Global Compact. Report to the United Nations Secretary-General. Corporate Sustainability and the United Nations Post-2015 Development Agenda. Perspectives from UN Global Compact Participants on Global Priorities

- ties and How to Engage Business Towards Sustainable Development Goals. New York: UNGC; 2013. http://www.unglobalcompact.org/docs/news_events/9.1_news_archives/2013_06_18/UNGC_Post2015_Report.pdf.
25. World We Want 2015. <http://www.worldwewant2015.org>.
26. Alzner S, Jenkins H, et al. Advancing Regional Recommendations on the Post-2015 Development Agenda. A Consultation with Civil Society. New York: UN Non-Governmental Liaison Service; 2013. http://www.un-ngls.org/IMG/pdf/UN-NGLS_Post-2015_Regional_Consultation_September_2013.pdf.
27. United Nations General Assembly. A life of dignity for all: accelerating progress towards the Millennium Development Goals and advancing the United Nations development agenda beyond 2015. A/68/202. New York: UN; 2013.
28. United Nation General Assembly. The Future We Want. A/RES/66/288. 2012. <http://www.uncsd2012.org/content/documents/814UNCSD%20REPORT%20final%20revs.pdf>.
29. United Nations General Assembly. Progress Report of the Open Working Group of the General Assembly on Sustainable Development Goals. A/67/941. New York: UN; 2013.
30. High-Level Task Force for ICPD. <http://www.icpdtaskforce.org>.
31. United Nations General Assembly Special Event Outcome Document. September 2013. <http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/Outcome%20documentMDG.pdf>.
32. UN Population Fund. Empowering People to Ensure a Sustainable Future for All. New York: UNFPA; 2013. <http://unfpa.org/public/cache/offonce/home/news/pid/15466;jsessionId=7EB80F4E488D2F0E969AB0F0D1A26BE2.jahia01>.